

اقتراح قانون معجل مكرر

يرمي الى حصر تعميم أي اجراء غيايبي يتعلق بمخالفات السير بمصلحة تسجيل السيارات والآليات

مادة وحيدة :

- أ- يمنع على جميع الدوائر والنيابات العامة والمحاكم تعميم أي اجراء غيايبي يتعلق بمخالفات السير على فصائل الضابطة العدلية على اختلاف اشكالها سيما على المطار و سائر المعابر الحدودية البرية والبحرية وحصر آلية التعميم بمصلحة تسجيل السيارات والآليات، لتحصيل قيمة المحاضر والاحكام الغيايبي بالتزامن والترابط مع دفع الرسوم السنوية للآليات لديها.
- ب- ان الاجراءات التي يرمي اليها هذا القانون، هي الغيايبي منها فقط، وتتضمن على سبيل التعداد لا الحصر، محاضر مخالفات السير على أنواعها وخلصات الاحكام القضائية المرتبطة بها والناجمة عنها والصادرة بحق أي صاحب آلية مهما كان نوعها .
- ت- يلغى كل قانون او نص يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القانون وينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به فور نشره .

المستشار
فهد حيدر

حسب
خولا محامي

علي درويش

الأسباب الموجبة

لاقتراح قانون حصر تعميم أي إجراء غيابي يتعلق بمخالفات السير بمصلحة تسجيل السيارات والآليات

هناك اشكالية كبيرة مفادها، توقيف المواطنين عموما و المسافرين خصوصا عبر مطار رفيق الحريري الدولي وسائر المعابر الحدودية البرية والبحرية وأصحاب المراجعات في مكاتب المديرية العامة للامن العام المركزية والاقليمية بموجب خلاصات احكام غيائية صادرة في حقهم عن القضاة المنفردين الجزائيين المختصين بالنظر في قضايا مخالفات السير".

ولما كان العديد من شكاوى المواطنين يوميا، الذين يتم توقيفهم عند دخولهم الى مطار رفيق الحريري الدولي او خروجهم منه او في دوائر الامن العام المركزية او المناطقية اضافة الى فصائل قوى الامن الداخلي وسائر فصائل رجال الضابطة العدلية، تتعلق بانفاذ خلاصات احكام جزائية صادرة بالصورة الغيائية في حقهم بقضايا مخالفات السير.

ولما كان الجزء الاكبر من المواطنين الشاكين ، يتذرعون بعدم علمهم بوجود اي مخالفة سير في حقهم سيما انه لم يصر الى ابلاغهم بشأنها لا من قبل القوى الامنية ولا من قبل المحكمة الجزائية المختصة،

ولما كان توقيف هؤلاء المواطنين من أجل مخالفة سيرن لم يعلموا بتنظيم محضر في حقهم بشأنها، ولم يتبلغوا اي موعد جلسة محددة من أجل النظر فيها من قبل المحكمة المختصة، من شأنه حجز حرياتهم لمدة قد تنسحب على ايام بسبب العطل الاسبوعية والاعياد،

ولما كان تنفيذ خلاصات الاحكام لا ينفى الطابع الغيابي عنها الذي يحول دون مبادرة المحكومين غيايبا الى دفع قيمة الغرامة وتفادي التوقيف الناتج عن عدم مثولهم امام القضاء المختص، فضلا عن عدم ابلاغهم محاضر الضبط،

ولما كان على أفراد الضابطة العدلية وجوب بذل العناية الكافية من أجل التأكد من حصول التبليغ فعليا وواقعا للاشخاص المخالفين الذين تم تنظيم محاضر مخالفات سير في حقهم.

وبما أن تعميم محاضر السير والاحكام الغيابية المرتبطة بها الى مصلحة تسجيل السيارات والآليات من شأنه تمكين الدولة من تحصيل قيمة المحاضر والاحكام بالتزامن مع والترابط مع دفع الرسوم السنوية للآليات.

وبما أن هذا الامر من شأنه، حث المواطنين التأكيد من وضع صحيفة ملكية الآلية عند اجراء عمليات البيع والشراء ، مما يقلص عدد البيوعات بموجب وكالات و عقود خاصة وبالتالي الحد من حرمان الخزينة من تحصيل رسوم انتقال ملكية الآليات عند كل عملية بيع.

وحرصا منا على ضمان حريات الافراد وكراماتهم،

اننا، نقترح هذه المسودة، ونضعها بين أيديكم لمناقشتها وقرارها مع الاشارة والتأكيد أنه ليس الهدف منها حرمان الخزينة العامة دون تحصيل الرسوم والضرائب، فاقترحنا يهدف الى تشريع وارساء قاعدة كلية، مفادها: " لا يجوز توقيف المواطنين عموما بموجب محاضر سير غيابية وخلصات احكام غيابية مرتبطة بها".